الأردن وسؤال الخيار الاستراتيجي.. في إقليم مضطرب!

محمد أبو رمان

سواء وقعت حرب إقليمية كبرى أو مواجهة مباشرة بين إيران وإسرائيل، أو بقي مستوى الصراع العسكري عند هذا المستوى من الضربات المتبادلة الإقليمية، فإنّ عملية «طوفان الأقصى» شكلت منعرجاً كبيراً في عملية تشكّل أو تشكيل مرحلة إقليمية جديدة، والصراع على بناء قواعد اللعبة القادمة في المنطقة بين أطراف دولية وإقليمية على السواء.

«عادت الأفكار المتعلقة بالتخلص من الكتلة السكانية الفلسطينية تهيمن على المقاربات الاستراتيجية لحكومة الاحتلال ما انعكس على صعيد التوسع الكبير في الاستيطان وفي محاولات تهويد القدس»

ثمّة مخططات رئيسية تتصارع في المنطقة العربية، لكل منها أهدافه الاستراتيجية وخططه المرسومة للمرحلة القادمة، الأول وهو المشروع الإيراني، وتتمثل أهداف إيران بأن يتم الاعتراف بها كقوة إقليمية لها نفوذ وقدرات على مستوى المنطقة، وأن تكون طرفاً في أيّ تسوية أو صفقة سياسية تعقد في المرحلة القادمة، ويتسم النفوذ الإيراني االشيعية وقواعدها الاجتماعية، بخاصة في كل من العراق وسورية ولبنان واليمن، في المدى القصير، والخليج العربي في المدى البعيد، والثاني الايديولوجي المتعلّق بالصيغة السياسية التي تؤطر هذا النفوذ بوصفه مشروعاً للممانعة في مواجهة النفوذ الأميركي وإسرائيل، والدفاع عن القضية الفلسطينية، والثالث يتمثّل بمصالح إيران القومية وإرثها بوصفها قوة إقليمية تاريخية.

النفوذ الإيراني بدأ التمدد منذ انهيار «جدار بغداد» في العام ٢٠٠٣، والطريف في الأمر أنّ إيران سهّلت المهمة الأميركية في القضاء على نظام صدام، وعملت بدهاء للتعاطي مع الواقع السياسي الجديد وتمكين القوى المتحالفة معها في العراق من الهيمنة على النظام السياسي الجديد وتجنب المواجهة مع أميركا، بالرغم من الشعارات الثورية التي رفعتها الثورة، وما تزال، ضد «الشيطان الأكبر»، مما يكشف قدراً كبيراً من التفكير الاستراتيجي والبراغماتية السياسية التي تتسم بها السياسات الإيرانية، ثم جاءت المرحلة الثانية وتتمثل في الربيع العربي واستثمرت إيران ذلك من خلال أمرين رئيسين؛ الأول تفكك الوحدة السياسية والجغرافية في سورية، مما أتاح لها تحت غطاء دعم النظام السوري، الحليف التاريخي، من التمدد والانتشار في سورية، بالتزامن مع تقوية النفوذ الإيراني- عبر حزب الله في لبنان، والأمر الثاني تضعضع الدولة الوطنية العربية وصعود دور الفواعل ما دون الدولة Non State Actors، فعملت إيران على بناء شبكة من الميليشيات والجماعات الموالية لها في كل من العراق وسورية واليمن ولبنان، ودعمتها وأصبحت تبعيتها مباشرة لطهران، بخاصة للحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس، ومن المعروف أنّ قاسم سليماني (الذي قُتل بقصف أميركي في بداية العام ٢٠٢٠ أحد أهم القيادات المؤثرة في المنطقة العربية لما يمتلكه من نفوذ كبير على الميليشيات والجماعات الموالية لطهران.

تشكّل السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية من المتغيرات الرئيسية المهمة في مسألة تأطير النفوذ الإيراني، فبينما اتجه الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى عقد اتفاقية مع إيران مع الدول الأوروبية، وعمل على احتواء إيران ديبلوماسياً، نقض الرئيس دونالد ترامب ذلك كلّه وانسحب من الاتفاقية النووية مع إيران، وعمل على تصعيد الصراع مع طهران ودعم بناء تحالف إقليمي من خلال ما يسمى «السلام الإقليمي» بين الدول العربية وإسرائيل، وتشكيل قوة عسكرية في المنطقة لمواجهة إيران ونفوذها الإقليمي، فيما عاد الرئيس جوزيف بايدين إلى الوراء خطوتين، فتجنب المواجهة مع إيران، ولم يمض في فكرة الصراع العسكري معها، لكنّه شجع على السلام الإقليمي وتطوير مشروع التطبيع العربي- الإسرائيلي، إلى أن وقعت عملية طوفان الأقصى، فأعادت خلط الأوراق في المشهد الإقليمي.

على الطرف الآخر يتبدّى مشروع اليمين الإسرائيلي، بقيادة بنيامين نتنياهو، فقدر ما شكّلت عملية ٧ أكتوبر صدمة وهزّة كبيرة لنتنياهو والمشروع الأمني الإسرائيلي، بقدر ما دفع نتنياهو إلى تطوير أفكاره والوصول إلى رؤية جديدة، عنوانها «تغيير وجه الشرق الأوسط»، عبر تحطيم القوى الصاعدة والتحكّم بقواعد اللعبة الإقليمية، واستعادة عقيدة «الردع الإسرائيلية» ليس فقط على الصعيد المحلي، بل حتى إقليمياً، وهو ما لم يخفه نتنياهو أو بعض وزرائه من عرض خرائط جديدة لإسرائيل وللمنطقة، تقوم على عقيدة التفوّق الإسرائيلي في المنطقة.

أغرب ما طرحه الرجل، ويعكس نظريته المتعجرفة الجديدة، أنّه يريد استسلاماً من دول المنطقة شبيهاً بما حدث مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أعلنتا الاستسلام، وقام الحلفاء بتغيير مناهج التربية والتعليم وبدأ نظام دولي جديد، وهو ما صرّح به في الأمم المتحدة بكل غرور، متجاهلاً الفروق التاريخية والسياسية والحضارية الهائلة، بين الحالتين، فبالرغم من كل الضربات القاسية والتهجير والتدمير وحرب الإبادة (بما يتجاوز حجم القنبلتين النوويتين الأميركيتين في الحرب العالمية الثانية)، لم تتوقف المقاومة، والمواجهات مستمرّة منذ عام. وإذا ما تمكّن من تحقيق اختراقات أمنية استراتيجية في القضاء على قيادة حزب الله، فهذا شطر محدود من الصراع، وهنالك حالة ممانعة شعبية واسعة، والوصول إلى ما يظنّه نظاماً إقليمياً بهذه الصورة أبعد ما يكون بعد عام من السابع من أكتوبر!

من المهم، في هذا السياق الإشارة إلى أنّه بدأت تبرز، منذ ما يقارب عشرة أعوام، نظرياتٌ جديدة لدى القادة الإسرائيليين، تتمثّل بتغير مصادر التهديد المحيطة والداخلية وتغيّر أولويات إسرائيل، داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الداخلي، باتت قضية «هوية الدولة اليهودية» والمسألة الديمغرافية تمثّل الأولوية، وعادت الأفكار عن التخلص من الكتلة السكانية الفلسطينية تهيمن على المقاربات الاستراتيجية، ما انعكس على صعيد التوسع الكبير في الاستيطان وفي تهويد القدس وفي التأكيد على الهوية الدينية- العرقية للدولة، وحسم ملف إنهاء مشروع الدولة الفلسطينية كلياً، حتى السلطة الفلسطينية في أضعف حالاتها لم تعد مقبولة لدى التيار السياسي العام في الكيان، وأصبح التفكير في سيناريوهات عديدة أخرى، جميعها تؤدّي إلى محاولة التخلص من الفلسطينيين، سواء في الأراضي المحتلة ٤٨ أو الـ٦٧.

تزاوج ذلك مع تغير مصادر التهديد؛ في المنظور الإسرائيلي في الخارج، إذ لم تعد الدول أو الأنظمة العربية الثورية هي التحدّي الحقيقي للأمن الإسرائيلي، منذ الربيع العربي ٢٠١١، مع انتهاء أي تهديدات محتملة من الحكم العراقي أو الحكم السوري أو مصر، بل بدأ المنظّرون الإسرائيليون يتحدّثون عن خطر النفوذ الإيراني والمنظّمات ما دون الدول التي تنتشر حول إسرائيل، والإسلام السياسي بألوانه المختلفة والمتعدّدة. ومن هنا، جاءت التساؤلات في كيفية ضمان الحدود الدنيا لأمن إسرائيل في إطار هذه البيئة الإقليمية المتغيرة، وبدأ التركيز بدرجة أكبر على ما اعتبره نتنياهو مفتاح المستقبل لإسرائيل، وهو قطاع التكنولوجيا، بخاصة العسكرية والتجسّسية، بما يضمن لإسرائيل التفوق التكنولوجي الكبير، الذي يمنح إسرائيل القدرة على التخلص مسبقاً من مصادر التهديد، وتحوّل الاهتمام بدرجة أكبر إلى البرنامج النووي الإيراني، الذي بات بمثابة هدف رئيس لعقيدة نتنياهو الأمنية ومع المؤسّسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية.

شكلت مرحلة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب (بعد مرحلة أوباما الذي عقد اتفاقية مع إيران) فرصة ذهبية لنتنياهو من خلال محاولة إدماج إسرائيل في المنطقة، عبر ما سمّي مشروع «السلام الإقليمي»، وإقامة حلف دفاعي عربي- إسرائيلي في مواجهة «التهديد الجديد»، مع تجديد الحلم الداخلي بإنهاء مشروع الدولة الفلسطينية والسيطرة على القدس، وتصفية ما تبقّى من مقومات الدولة الفلسطينية، وهو المشروع الذي كان يسير بصورة متسارعة، حتى جاءت عملية طوفان الأقصى، التي بقدر ما شكّلت صدمة وهزّة كبيرة لنتنياهو والمشروع الأمني الإسرائيلي الجديد، بقدر ما دفع نتنياهو إلى تطوير أفكاره والوصول إلى رؤية جديدة، عنوانها «تغيير وجه الشرق الأوسط»، عبر تحطيم القوى الصاعدة والتحكّم بقواعد اللعبة الإقليمية، واستعادة عقيدة «الردع الإسرائيلية» ليس فقط على الصعيد المحلي، بل حتى إقليمياً، وهو ما لم يخفه نتنياهو أو بعض وزرائه من عرض خرائط جديدة لإسرائيل وللمنطقة، تقوم على عقيدة التفوّق الإسرائيلي في المنطقة.

يمنّي نتنياهو النفس بفوز دونالد ترامب في الرئاسة الأميركية، لعلّه يضمن وجود حليف يميني أميركي معه في هذا المشروع. وحتى وإن افترضنا ذلك، فإنّ هذه المنطقة مسكونة بالأبعاد الدينية والرمزية والصراعات المستمرّة، التي تجعل من مفهوم الاستسلام والتسليم للمشروع الإسرائيلي غير واردة في حسابات شعوب المنطقة، بالرغم مما لحق بها من مآس وكوارث على أيدي أنظمتهم وأعدائهم، وهو ما قد يولّد قوى أكثر راديكالية وحالة مستمرّة من عدم الاستقرار.

ضمن هذه المعادلة من المخططات والأفكار المتضاربة المطروحة لمستقبل المنطقة يأتي السؤال الأكثر أهمية، أردنياً، ويتمثّل بتعريف المصالح الاستراتيجية ومصادر التحدي والتهديد للأمن القومي الأردني في المرحلة القادمة، وعلى المدى القريب أيضاً؟

بالضرورة من الصعوبة بمكان حسم القول في تحديد ما هو السيناريو الأكثر احتمالاً، طالما أنّ الصراع العسكري ما يزال يتدحرج ويتطوّر، ولا يوجد ما يمكن الجزم به فيما إذا كنا أمام حرب إقليمية أكبر وأوسع وأعلى في مستوى الصراع، أم أنّنا أمام وتيرة مضبوطة من قبل الولايات المتحدة ومصالح القوى المتصارعة، وتمثّل الانتخابات الأميركية القادمة (في شهر تشرين الثاني المقبل) متغيراً رئيسياً في تأطير السيناريوهات وتحديد المسارات، لكن السيناريو الأرجح أنّنا أمام نتائج ستكون مركّبة ومعقدة استراتيجياً للصراع الإقليمي، أي عدم وجود انتصار أو هزيمة كاملة لأحد الأطراف، لكن تغيرات نسبية كبيرة في موازين القوى، سواء تحدثنا عن توازن قوى بين إيران واسرائيل أو حالة عدم استقرار مفتوحة، وهذا وذاك أيضاً مرتبط بطبيعة التسويات الإقليمية المتوقعة التي ستستند هي الأخرى إلى موازين القوى خلال المرحلة المقبلة.

ضمن هذه المعادلات فإنّ خيارات الأمن القومي الأردني ليست هي الأخرى سهلة لكنها مركبة ومعقدة، فهنالك أزمة لدى الأردن مع كلا المشروعين الإقليميين الموجودين، مع المشروع الإيراني، الذي ينظر إلى الأردن كمصدر تهديد وكحليف للغرب والولايات المتحدة الأميركية، ولدى الأردن مشكلات كبيرة على حدوده الشمالية مع الميليشيات الإيرانية، من جهة، ومع مشروع بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي، الذي بات لدى النخبة السياسية الأردنية بمثابة مصدر تهديد حقيقي، وتحول كبير في رؤية النخبة السياسية الإسرائيلية على المدى البعيد للتسوية السلمية ولرفض إقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما يتأثر بدوره – بطبيعة الحال- بمن سيسكن البيت الأبيض وتوجهاته السياسية في المنطقة، مع إضافة متغير آخر مهم ويتمثّل في أنّ النخبة السياسية المحيطة بالمرشح الرئاسي دونالد ترامب تقلل من شأن التحالف مع الأردن لصالح قوى إقليمية أخرى، لكن وعلى الطرف المقابل ثمة تساؤلات حقيقية فيما إذا كان لدى المرشحة الأخرى، كاميلا هاريس تصورات جديدة حول التسوية السلمية وهو أمر مشكوك فيه بصورة كبيرة!

ضمن هذه المعطيات؛ فإنّ المصالح الاستراتيجية الأردنية تستدعي بالفعل إعادة تعريف، سواء على صعيد أولويات الأمن الوطني ومصادر التهديد والتعامل مع البيئة الإقليمية المتغيرة الجديدة، والتعامل مع المتغيرات القادمة وعملية إعادة ترتيب المشهد الإقليمي وكيف ستنعكس على الأردن وخياراته الاستراتيجية.